



جلالة الملك محمد السادس يوجه رسالة ملكية بمناسبة الاحتفال بالذكرى

## ال 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الرباط 10 ديسمبر 2008

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الحمد لله الذي جعلنا من أمة محمد وآله الطيبين الطاهرين أمةً مباركةً في كلِّ زمانٍ ومكانٍ

حضرات السيدات والسادة،

يخلد المغرب الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي مناسبة نجد فيها تشبها الراسخ، بحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها، جاعلين من تجسيدها في مواصلة كريمة لكل المغاربة، مذهبنا في الحكم.

كما تؤكد التزام المغرب الثابت بالقيم والمبادئ النبيلة، التي كرستها هذه الوثيقة التاريخية، إذ شكلت مصدرا لمواثيق دولية وإقليمية، جعلت من حقوق الإنسان إرثا مشتركا للبشرية جمعاء، من أجل بناء عالم يسوده الإخاء والسلام، والعدل والكرامة والمساواة.

ولذا نشتم اختيار شعار " الكرامة والعدالة للجميع " لهذه الذكرى، فإننا لا نعتبره مجرد شعار يرفع في مناسبة، بل مكلبا جوهريا للإنسانية جمعاء، ولا سيما منها الفئات والجهات، التي تعاني المهانة والقهر والفقر

لذا، فإن تجسيده على أرض الواقع يقتضي الالتزام الوثيق، والإنخراط الملموس والنضال الصادق، للنهوض بالإصلاحات والتغييرات اللازمة، بكل حكمة وشجاعة وإقدام.

ومن هذا المنطلق، حرصنا على أن نجعل من تخليد بلادنا لهذه الذكرى الستينية، تعبير عن مواصلة السير قدما، على درب استكمال بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات، غايتنا المثلى



تمكين المغرب، دولة ومجتمعاً، من مراكمة المزيد من المكتسبات، التي تؤهله للارتقاء بانتقاله الديمقرالصي، إلى أعلى المستويات.

ولنا في الإنجازات التي حققناها، بإرادة وحصنية خالصة، رصيذا مشرفا، يعد مبعث اعتران وحصني مجمع عليه، ومحله تقدير دولي.

إنه رصيذ غني، إن لم تكن هذه الرسالة تتسع لاستعراضه، على سبيل التفصيل، فحسبنا منه بعض معالمه البارزة، وفي هليعتها توهيذ الحقوق السياسية والمدنية، وعلى رأسها تعزيز مساواة الرجل بالمرأة، وهو ما جسده مدونة الأسرة، التي ما تزال رائدة في بابها، والتي ما فتئت تعضي ثمارها، مؤكدين حرصنا الموصول على تكريس توسيع فضاء حرية التعبير والرأي، بجميع أنواعه، وذلك في نضاق سيادة القانون.

ويأتي في المقام الموالبي، نجاح المغرب في تحقيق العدالة الانتقالية، ضمن تجربة فريدة في محيظنا الجهوي والقاري، والخامسة من نوعها عالميا، بشهادة الأمم المتحدة.

وقد وفقنا، من جهة، في إنجاز أهدافها الكبرى، المتمثلة في استجلاء الحقيقة، وإجراء المصالحة، وتحقيق الإنصاف، وجبر الضرر الفردي والجماعي، ومن جهة أخرى، فإن بلادنا ماضية قدما، في التزام مع كل القوس الحية للأمة، في تفعيل ما فتحته من مسارات هيكلية، مؤسسية وتشريعية واسعة، ذات الصلة بتحسين وتعزيز حقوق الإنسان، والبناء الديمقرالصي.

وفي هذا الصدد، فإن عزمنا راسخ على ضمان التعددية، والحق في الاختلاف، ضمن ديمقرالصية تشاركية.

ومن ثم، كان تشبنا بفتح المجال واسعا أمام الصاقات الخلاقة، والمبادرات البناءة للمجتمع المدني، منوهين بما أبان عنه من دينامية في مختلف مجالات العمل الوحصني.

كما عملنا على تأمين النهوض بحقوق الإنسان وحمائتها، بالنسبة لكافة المغاربة على حد سواء، داخل الوحصن وخارجه، وذلك من خلال إعادة هيكلة وإحداث عدة مؤسسات مختصة.

وفي هذا السياق، نجد حرصنا على صيانة حقوق مواحصينا المقيمين بالخارج، وحمائتهم من كل أشكال التمييز.



وإيماننا منا بأنه لا يمكن ترسيخ المواطنة الكريمة، بمجرد من تشريعات، أو إقامة مؤسسات، على أهميتها، فقد اعتمدت بلادنا، مخططات واعدة للتربية على حقوق الإنسان، باعتبار أن التنشئة عليها، والتوعية بها، خير ضمان لإشاعتها ثقافة وممارسة، دولة ومجتمعها.

وبفضل هذه المكاسب الحقوقية، فقد تمكنت بلادنا، ولله الحمد، من ملاءمة التشريعات الوصية مع الاتفاقيات الدولية، ذات الصلة.

وتعزينا لهذا المسار، نعلن عن سحب المملكة المغربية للتحفظات المسجلة، بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، التي أصبحت متجاوزة، بفعل التشريعات المتقدمة، التي أقرتها بلادنا.

كما نعلن عن المصادقة على الاتفاقية الدولية، الخاصة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصور كرامتهم، تأكيداً للعناية الفائقة التي نحيك بها هذه الفئة من مواطينينا.

وبفضل هذه التصورات، والمسارات والأوراق المفتوحة، والوفاء بالالتزامات، غدت بلادنا فاعلا دوليا، مشهورا لها بالتقدم والمبادرات المقدامة في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، ما فتئ المغرب يواصل التعاون الوثيق، والحوار البناء، مع الهيئات والآليات الدولية، العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ولهذه الغاية، فإن المملكة تبذل قصارى جهودها، للمساهمة الفاعلة في مسار إصلاح منظومتها الأممية، في مجالات متعددة، نذكر منها الانخراط القوي لبلادنا، في تعزيز آليات المجلس الأممي الجديد لحقوق الإنسان، وكذا الاقتراح الذي تقدمت به لإعتماد "إعلان عالمي حول التربية والتكوين، في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان"، علاوة على إبداع توصية بشأن دور المؤسسات المعنية بالموطنة، لتشجيع وحماية حقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة،

مهما يكن حجم المكاسب التي أنجزناها، فإن الحقوق السياسية والمدنية لن تأخذ أبعادها الملموسة، في الواقع المعيش للمواطن، إلا بتكاملها مع النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، التي نوليها الأهمية في السياسات العمومية للبلاد.



لذا جعلنا في صدارة انشغالنا، التصدي للفقر والتميش والجهل والأمية، المنافية لما نبتغيه من مواطنة كاملة، لكل مغربي ومغربية.

ومن ثم، أهلكنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، غايتنا تأمين شروط العيش الكريم للفئات المهمشة، والجهات المحرومة.

ومن نفس المنصور، يساهم المغرب، بجدية وصدق، في مائر المحافل الجهوية والدولية، في تكريس هذه الرؤية الشمولية، حتى تتحمل المجموعة الدولية مسؤوليتها كاملة، في تفعيل المواثيق والعهود الدولية، ذات الصلة، واعتماد آليات جديدة ناجعة، كفيلة بالنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة.

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتنا ونحن نخلد هذا الحدث التاريخي، بما يحمله من معاني العدالة والحرية، والكرامة الإنسانية، التنديد بما يتعرض له المغاربة المحتجزون في مخيمات تندوف، من معاناة ومهانة، في خرق مافر لأسس قواعد القانون الدولي الإنساني.

وإن المغرب ليعدين الاستغلال الدنيء والسخيف لنبل قضية حقوق الإنسان، من لحن خصوم وحدته الترابية، للتملص من مسؤوليتهم، في التجاوب مع الجهود الدؤوبة، المبذولة من قبل المنتظم الدولي، للوصول إلى حل سياسي نهائي، للنزاع الإقليمي حول مغربية الصحراء، من خلال مفاوضات جوهرية، تقوم على الواقعية وروح التوافق.

ومهما تملدول في غيهم، وهم من أشد منكري حقوق الإنسان وأعدائها، بحكم ممارساتهم العدوانية، وإجهازهم عليها في معسكرات الاعتقال السري والقسري، فإن مناوراتهم البيئسة، لن تنال من إرادتنا الراسخة، في صيانة الحريات العامة، الفردية والجماعية، على كامل التراب الوطني، ومن التشبث بنهج الانفتاح الإيجابي، والحوار الجاد.

وإذ نجدد تضامننا مع كافة أبناء أقاليمنا الجنوبية المغتربين، حيثما كانوا، فإننا لن ندخر جهدا من أجل تمكينهم من حقهم المشروع في العودة الحرة، للعيش في كرامة، مع الغالبية الساحقة من أهاليهم وذويهم، المستقرين بوطنهم الأم.



ومن أجل وضع حد لهذا النزاع المفتعل، المعيق لحقوق الشعوب المغربية في التنمية المندمجة، فإن المغرب قد تقدم بمقترح شجاع للحكم الذاتي، جوهره احترام حقوق الإنسان وتنمية قدراته الخلاقة، مما جعل المجتمع الدولي والمنتظم الأممي، يصفه بالجدية والمصداقية، لانسجامه مع المعايير الدولية.

وفي جميع الأحوال، فإننا نؤكد أن المغرب سيظل سائرا على نهج الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي لا رجعة فيه، في وطن موحد، متضامن ومتقدم.

حضرات السيدات والسادة،

إن مسار النهوض بحقوق الإنسان يكمل شاقا وهوللا، ولا حد لكماله، مما يتطلب انخراطا جماعيا، بإرادة لا تعرف الكلل.

وبالتالي، فإن حقوق الإنسان ليست أفقا محدودا، وإنما هي حركة مستمرة، ومنكسمة مترابطة، في أبعادها الديمقراطية والتنموية.

كما أنها تقتضي إيجاد مؤسسات وآليات ناجحة، للنهوض بها وحمايتها.

لذا، فإننا مصممون على تدعيمها بفتح أورش هيكلية كبرى، نتوخى منها صيانة كرامة مولدنا، وتحقيق العدالة بمفهومها الشامل، القضائي والاجتماعي والاقتصادي، في تقوية مجهود الإنتاج، وتوزيع ثمار النمو.

كما أننا عازمون على الإصلاح الجوهري والعميق للقضاء، وإرساء الجمهورية المتقدمة، باعتبارهما الركيزة الأساسية للحكومة الجيدة، ولفصل السلخ، وصيانة الحريات الفردية والجماعية، وسيادة القانون ومساواة الجميع أمامه.

إن هذه المقاصد المثلى ليست أهدافا وهنية فحسب، وإنما هي جوهر القيم الديمقراطية، المؤسسة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وباعتبارها ثمرة لنضالات كل الأمم والشعوب، فإنما ينبغي أن تشكل عنصر تقارب ووثام، في احترام لا اختلاف وتنوع مكونات المجتمع الدولي.





ومن هذا المنصور، نؤكد انخراط بلادنا، في الإجماع العالمي حول هذا الإعلان الذي غدا مرجعية عالمية مضيئة للمجموعة الدولية، في حقبة مصبوعة باهتزاز الإيديولوجيات، وتسارع التحولات، وتعقد الأزمات، وتفاقم التحديات الأمنية، ومركزية الرهانات التنموية.

ولنا في فضائل "الكرامة والعدالة للجميع" ما يقوي تشبثنا، المكرس دستوريا، بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليهما عالميا.

فعلوة على كونها محط إجماع، من لحن مختلف الأديان والثقافات والحضارات، فإن هذه الفضائل تعد من صميم قيم ديننا الإسلامي الحنيف، الجامعة لكل حقوق الإنسان، في قوله تعالى: "ولقد كرّمنا بني آدم". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته".